عرض عام للمشكلات الاقتصادية للقطن المصرى على الصعيد الدولى

للدكتور محمد يوسف السركى

تثير تجارة القطن على الصعيد الدولى مشكلات عديدة يتعلق بعضها بالصنف والبعض الآخر بالكمية .. ففيما يتعلق بالكمية فإن الإحصاءات العالمية تدل على أن الولايات المتحدة تنتج سنويا ما يقرب من ١٥ مليون بالة ، أى نصف الإنتاج العالمى من قطن العالم ، مما يجعلنا نهتم بالسياسة القطنية الأمريكية ، كما تشير الإحصاءات أيضاً إلى الأهمية النسبية للإنتاج المصرى من القطن الأطول تيلة الذى يبلغ نحوا من ٥٠٪ من الإنتاج العالمى، مما يدعونا إلى دراسة العوامل المؤثرة عليه ... أما مشكلات الصنف فإنها تتناول الرتبة وطول التيلة ومتانتها ولونها ودرجة نظافتها . وفيما يختص بطول التيلة فإن الجزء الأكبر من القطن الهندى تبلغ طول تيلته أقل من البوصة (٢٥ مم) ، ويأتى بعده القطن الأمريكى الذى يتكون الجزء الأكبر منه (٩٤٪) من أقطان تتراوح طول تيلتها فيما بين $\frac{1}{2}$ بوصة (٢١مم) إلى $1\frac{1}{4}$ بوصة (٣٢مم) و ٤٪ من أصناف طويلة التيلة فوق $1\frac{1}{4}$ بوصة و ٢٪ من أقطان أطول تيلة فوق $1\frac{3}{8}$ بوصة .

أما الجمهورية العربية المتحدة فإنها تنتج على وجه الخصوص أقطانا تبلغ تيلتها $1\frac{1}{8}$ بوصة (٤٧٪) ، وأقطانا أخرى طول تيلتها تفوق $1\frac{1}{8}$ بوصة (٥٣٪) . وفى هذه المحاولات نلقى الضوء على بعض جوانب المشكلة الاقتصادية للقطن المصرى على الصعيد الخارجى ، ونتناول بالدراسة بعض العوامل التى تؤثر على اقتصاديات القطن فى الخارج وهى :

(١) السياسة القطنية الأمريكية (العلاقة السعرية بين القطن المصرى والأمريكى) .
(٢) القطن الأطول تيلة والبلاد المنافسة .
(٣) منافسة الألياف الصناعية للقطن المصرى .

● الدكتور محمد يوسف السركى : مدير وحدة بحوث قسم التحليل الاقتصادى ، بوزارة الزراعة .

أولا — السياسة القطنية الأمريكية وسعر القطن الأمريكى :

تواجه السياسة القطنية الأمريكية مشكلة تقليدية ومعقدة وهى خلق التوافق بين مصالح المنتج للمادة الخام والمستهلك لها، وتستهدف فى اجراءاتها المختلفة غرضا واحداً وهو خفض المساحة القطنية والإبقاء على سياسة تعزيز أسعار القطن الأمريكى . ولكن على الرغم من خفض المساحة القطنية فإن الولايات المتحدة تساهم بمقدار ٤٧٪ من المعروض العالمى، وهذه النسبة لها تأثيرها فى السوق العالمية وعلى تكوين السعر العالمى .

ففيما يتعلق بالسعر قام Bresciani-Turroni فى عام ١٩٣٠ بتحليل العوامل المؤثرة على أسعار القطن المصرى للفترة مابين ١٨٩٠ — ١٩١٣ فتبين له أن تغيرات أسعار القطن الأمريكى كان لها تأثير على أسعار القطن المصرى.

ثم قام المعهد القومى للإحصاء والدراسات الاقتصادية فى باريس بتحليل للفترة ما بين ١٩٢٢ — ١٩٣٧ فتبين له تأثر سعر القطن المصرى بسعر القطن الأمريكى ، كما قام المعهد ذاته بدراسة السنوات السابقة للحرب الثانية فحصل على النتائج الآتية :

الصنف	معامل الارتباط
أسعار «الميدلنج» فى ليفربول وأسعار «سكلاريدس» فى ليفربول	+ ٠,٩٩٤
أسعار «الميدلنج» فى نيو أورليانز وأسعار «سكلاريدس» فى الأسكندرية	+ ٠,٩٨٥

وهذه النتائج تشير إلى أنه كان يوجد وحدة سعرية فى السوق العالمية للقطن، ثم أجريت محاولة أخرى عرض فيها ثلاثة أسعار وثلاثة أصناف مختلفة فى السوق العالمية مع تثبيت إحداها فى كل محاولة :

الميدلنج — سكلاريدس (القطن الهندى ثابت): معامل الارتباط الجزئى =
+ ٠،٨٦٤

القطن الهندى — سكلاريدس (الميدلنج ثابت): معامل الارتباط الجزئى =
— ٠،١٦٦

الميدلنج — القطن الهندى (سكلاريدس ثابت): معامل الارتباط الجزئى =
+ ٠،٥٩٧

مما يدعونا إلى القول إن تأثير سعر القطن الأمريكى كان قويا فى كافة أسواق العالم وكان هذا التأثير ملحوظا فيما يتعلق بالقطن المصرى .

وأما فيما يتعلق بالفترة ما بعد الحرب الثانية فإن الأقيسة المختلفة التى أجريت قد أبرزت لنا أن الارتباط بين الأسعار المصرية والأمريكية ما زال قائماً بقوة، رغم التغيرات التى حدثت فى السوق العالمية .

كما تبين لنا موازنة أسعار القطن المصرى بالنسبة لسعر القطن الأمريكى عدم الاستقرار الكبير لأسعار القطن المصرى والتى تتناقص مع الاستقرار النسبى لأسعار القطن الأمريكى .

ولا شك أن فى الدراسة القياسية لهذه المشكلة أخذت بعض العوامل فى الاعتبار وطرحت أخرى جانبا والأخذ ببعض العوامل المعروفة بعين الاعتبار قد تحجب غيرها وتخفيها ، وعلى ذلك يتعين البحث عن عوامل أخرى إضافية قد يكون بعضها غير مقيس لاستكمال بحث المشكلة برمتها .

ثانيا — القطن الأطول تيلة والبلاد المنافسة :

وفقا للتقسيم الدولى يقصد بالقطن الأطول تيلة Extra-Long Staple هو ذلك القطن الذى يبلغ طول تيلته أكثر من بوصة واحدة وثلاثة أثمان البوصة وهذه الأقطان تمثل نحواً من ٦٪ من الإنتاج العالمى ، والذى إذا فصل بالنسبة للبلاد المنتجة يوضح أن الجمهورية العربية المتحدة تساهم بنسبة ٥٠٪ من الإنتاج، وعلى ذلك لا يمكن إغفال أهمية هذه الأنواع من الأقطان للجمهورية العربية المتحدة، ذلك لأنها تكون على وجه التقريب بين ٣٥ إلى ٤٩٪ من إجمالى الصادرات ، وبين ٥٦ إلى ٦١٪ من إجمالى الصادرات القطنية .

إنتاج القطن الأطول تيلة فى الجمهورية العربية المتحدة
والبلاد الأخرى (موسم ١٩٦٤/١٩٦٥)

الدولة	الانتاج ألف بالة عالمية	النسبة المئوية للانتاج العالمى
الجمهورية العربية المتحدة	١٠٦٤	٥٠٫٣ ٪
السودان	٦٥٠	٣٠٫٧ ٪
بلاد أخرى	٤٠٢	١٩٫٠ ٪
الجملة	٢١١٦	١٠٠٫٠

فقد اتجه إنتاج هذا النوع من الأقطان فى الجمهورية العربية المتحدة نحو الزيادة فى الفترة مابين مواسم ١٩٥٠/١٩٥١ إلى ١٩٦٤/١٩٦٥ بمعدل يبلغ ٤ ٪ من متوسط الكمية المنتجة خلال هذه الفترة ، وقد اتضح ذلك من المعادلة الخطية الآتيه :

$$ص = ٤٤٫٩٠ + ٣٣٫٨٥ س$$
$$(١١٫٥)$$

حيث (ص) تمثل الكمية المنتجة و (س) تمثل الموسم .

وقد ثبتت معنوية معامل الانحدار عند مستوى ٠٫٠٥ .

وتزداد أيضاً هذه الطاقة الإنتاجية فى البلاد المنافسة الأخرى ، خاصة فى السوق التى تحتل الوثبة الثانية بين البلاد المنتجة للقطن الأطول تيلة .

وبالنسبة للصادرات من القطن الأطول تيلة ، فعلى الرغم من انخفاض الاستهلاك فى المناطق التقليدية المستهلكة فى غرب أوروبا الشرقية — يتبين من دراسة الاتجاه العام لصادرات الجمهورية العربية المتحدة من هذه الأقطان إلى البلاد الشرقية ، فى الفترة ما بين موسم ١٩٥٠/١٩٥١ إلى ١٩٦٤/١٩٦٥ أنه اتجه نحو الزيادة بمعدل يبلغ نحوا من ١٨ ٪ وقد اتضح ذلك من المعادلة النصف لوغاريتمية الآتية :

$$\text{لو ص} = ١٫٨٢٢ + ٠٫٠٧٠ س$$
$$(٠٫٠١٠)$$

حيث تمثل الكمية المنتجة و (س) تمثل الموسم .

وقد ثبتت معنوية معامل الانحدار على مستوى ٠٫٠١ .

والعوامل المسئولة عن تغيرات الطلب هى إما فنية أو اقتصادية ، ويتعين التفرقه بين العوامل اللصيقة بسوق أوروبا وتلك المتعلقه بسوق الولايات المتحدة الأمريكية .

٣ — القطن والألياف الصناعية :

أدى التقدم الفنى السريع فى العصر الحاضر إلى استحداث أنواع مختلفة من الألياف الصناعية ، أهمها الريون ، واستعمالها كبديل للقطن على نطاق واسع فى صناعة الغزل والنسيج . فمن البديهى أن التوسع فى استخدام الألياف الصناعية يؤثر فى الطلب على القطن ، وعلى ذلك فإنه يلقى منافسة من الأنواع المختلفة منها .

وتتركز صناعة الريون فى أوروبا والولايات المتحدة واليابان، وعدد المنتجين الذين يعرضون إنتاجهم فى السوق العالمية قليل للغاية ، مما يدعونا إلى القول إننا أمام حالة من حالات منافسة القلة .

ومن أسباب الزيادة السريعة فى إنتاج الريون — وخاصة فى أوروبا الغربية — السياسة السعرية التى تنتهجها البلاد المنتجة له ودفع التقدم الفنى لهذه الصناعة . وتعتبر أوروبا الغربية بالنسبة للبلاد المنتجة للقطن أكبر سوق لتصريف هذه المادة الأولية بحوالى نصف كمية القطن موضع التجارة العالمية وتستوردها هذه المنطقة من العالم ، وبالنسبة للجمهورية العربية المتحده فهذه السوق سوق تقليدية، مما يدعونا إلى تعليق أهمية كبرى من ناحية اتساع حجمه،ومن ناحية النمو السريع لصناعة الريون فى هذه السوق ، ومن بين العوامل التى تقوم بدور هام فى المنافسة بين الريون والقطن عامل تكاليف الإنتاج لكل منها مع وضع السياسة السعرية التى يتبعها المنتجون للريون فى الاعتبار .

وقد يتبين من حسابات تكاليف إنتاج رطل من الريون الشعر أنها تبلغ نحوا من ٢٣,٦ بنس/رطل وذلك بعد خفض تكاليف التصنيع .

أما تكاليف إنتاج رطل من القطن الشعر فقد جزئت إلى تكاليف زراعية وإلى تكاليف حليج ، ففيما يتعلق بتكاليف زراعة الوحده الإنتاجية تبين أنها تأخذ اتجاها متزايداً ،وقدقدرت الزيادة فى قرنين زمنيين بنحو من ٣٧٪ . أما تكاليف الحليج فإنها تأخذ اتجاهاً متزايداً الاتجاه الذى لوحظ فى تكاليف الريون . ويتضح من البحوث الصادرة عن الوكالة الأوروبية للإنتاج التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى

الأوروبى أن البلاد المنتجة للريون تسير نحو خفض تكاليف إنتاج الريون إلى مستوى أقل مما هو عليه الآن .

وزيادة على ذلك فإن انخفاض سعر الريون مرتبط بسعر القطن عامة ، فأسعار الريون الشعر لا تتقلب كثيراً بل يميل إلى الثبات النسبى حتى تتغير أسعار القطن إلى درجة ملحوظة ولمدة طويلة ، ففى المملكة المتحدة قام منتجو الريون الشعر فى عام ١٩٥٩ بتخفيض سعر الرطل منه من ٢٨ سنتا إلى ٢٦ سنتا ، بعد تتبع لأسعار القطن لمده خمسة عشر شهراً والتى كان اتجاهها يميل إلى الهبوط .

وعموما فيلاحظ أن الريون الشعر فى كثير من البلاد يقل سعره عن القطن عموما بنسبة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ ٪ ولكن على الرغم من هذا الهبوط النسبى فى سعر الريون إلا أن هناك عوامل محددة لهذه الصناعة واتساعها ، أهمها مدى إمكانية الحصول على المواد الكيماوية والسليولوزية اللازمة لها دون عوائق .

وبدراسة التغيرات التى حدثت فى هيكل الطلب — أى توزيع استهلاك القطن والريون بين الفروع المختلفة لاستعمالاته — يتبين أن إحلال الريون محل القطن فى الولايات المتحدة الأمريكية كان ملحوظا فى استعمالات الصناعة ، فقد يتبين أنه بينما زاد استهلاك الريون إلى تسعة أضعاف فيما بين ١٩٣٧ و ١٩٥٩ انخفض الاستهلاك من القطن نحو من ١٥ ٪ ، بينما ظلت استعمالاته فى الأغراض الأخرى دون تغيير .

ومن دراسة العوامل الثلاث التى بينت فى السطور السابقة يتبين أن العقبة الكبرى فى موضوع التجارة الدولية للقطن تكمن فى التقلبات العينية التى يتعرض لها سعر هذه المادة الخام فى السوق العالمية ، وعقد اتفاقية دولية خاصة بالقطن هدف لا تتطلع إليه البلاد المستوردة له فحسب بل والبلاد المصدرة له أيضا .

فهل الجمع بين مزايا الإتقان المتعددة الأطراف والمخزون المنظم لتعقد هذه الاتفاقية يحقق الهدف من تثبيت سعر القطن فى مستوى معقول يرضى المنتج والمستهلك على حد سواء .

شكر

يشكر الكاتب السيدة بدرية الحوشى الإحصائية بقسم التحليل الاقتصادى على ماساهمت به من مجهود فى هذا البحث .